فائض الإمدادات مستمر

أسعار النفط تفقد قوة الدفع بعد خفض «أوبك» توقعات الطلب

انخفضت أسعار النفط للجلسة الثانية، لتتراجع أكثر عن أعلى مستوى في عام بعد أن خفضت "أوبك" مجددا توقعاتها للطلب، وقالت وكالة الطاقة الدولية "إن السوق ما زالت تشهد فائضا في الإمدادات".

وبحلول الساعة 0743 بتوقيت جرينتش، نزل خام برنت 39 سنتا أو ما يعادل 0.6 في المائة إلى 60.75 دولار للبرميل، بعد أن انخفض نصفا في المائة، في الجلسة السابقة، وفقا لـ"رويترز".

وتراجع الخام الأمريكي 44 سنتا أو ما يعادل 0.8 في المائة، إلى 57.80 دولار للبرميل بعد أن هبط 0.8 في المائة، أمس الأول، وأغلق الخامان القياسيان الأربعاء عند أعلى مستوياتهما منذ (يناير) 2020 بعد مكاسب يومية شبه قياسية متعاقبة.

وزادت أسعار النفط على مدى الأسابيع القليلة الماضية، مع خفض "أوبك" ومنتجون آخرون في مجموعة "أوبك+" الإنتاج، بينما تعهدت السعودية بخفض أحادي الجانب للإنتاج بدأ هذا الشهر.

وأوضحت "كابيتال إيكونوميكس"، "من المرجح انخفاض إنتاج "أوبك" هذا الشهر بقيادة تراجعات في السعودية وليبيا، ومن شأن هذا تعميق عجز السوق العالمية ودعم الأسعار".

وقالت منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك"، "إن الطلب على النفط في أنحاء العالم في 2021 سيتعافى بوتيرة أكثر تباطؤا عما كان يعتقد في السابق"، بينما ذكرت وكالة الطاقة الدولية، أن إمدادات النفط ما زالت تفوق الطلب العالمي، بيد أنه من المتوقع أن يسهم توزيع لقاحات مضادة لكوفيد – 19 في تعافي الطلب.

وبحسب إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، انخفضت مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة على غير المتوقع الأسبوع الماضي، لتهبط ما يزيد على ستة ملايين برميل إذ زادت المصافي الإنتاج إلى مستويات ما قبل الجائحة.

وأعلنت وكالة الطاقة الأمريكية انخفاض المخزونات التجارية في البلاد بنحو 6.6 مليون برميل، خلال الأسبوع المنتهي في 5 (فبراير)، في ثالث انخفاض أسبوعي على التوالي، لتتجاوز توقعات السوق انخفاضا بنحو 0.9 مليون برميل.

وانخفض إجمالي المخزونات التجارية في الولايات المتحدة إلى نحو 469 مليون برميل، الذي يعد أدنى مستوى منذ الأسبوع المنتهي في 27 (مارس) 2020، في علامة إيجابية لمستويات الطلب المحلي في أكبر مستهلك للوقود في العالم.

وبالنسبة إلى الإنتاج الأمريكي زاد الأسبوع السابق بنحو مائة ألف برميل، ليرتفع إجمالي الإنتاج إلى 11.0 مليون برميل يوميا، والولايات المتحدة حاليا هي أكبر منتج للنفط في العالم.

مصارف أوروبا أمام عام صعب.. فوائد متدنية وتنظيمات مشددة

صمدت المؤسسات المصرفية الأوروبية في وجه عام 2020 وتفشي وباء كوفيد– 19 دون أن تتحمل عواقب طائلة، لكنها مضطرة إلى لزوم الحذر في ظل الغموض المخيم على 2021.

وبحسب "الفرنسية"، تحمل النتائج المالية الصادرة عن المجموعات المصرفية الأوروبية الكبرى آثار الأزمة الصحية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية.

ووفقا لـ"الفرنسية"، تكبد مصرف بانكو سانتاندير الإسباني خسائر هائلة نحو تسعة مليارات يورو، فيما أعلن مصرفا يونيكريديت وبانكا مونتي دي باسكي دي سيينا الإيطاليان خسائر بنحو ثلاثة مليارات و1.3 مليار على التوالي. أما الفرنسي سوسييتيه جنرال، فبلغت خسائره 258 مليون يورو وتكبد الألماني كومرتسبنك نحو ثلاثة مليارات يورو.

وأظهرت مصارف أخرى نتائج في تراجع كبير، من بينها البنك الفرنسي "بي إن بي باريبا"، الذي تدنى صافي أرباحه 13 في المائة على مدى عام، والإسباني "بي بي في آ" الذي خسر 63 في المائة من أرباحه. لكن مدير الاستثمارات لدى شركة "أكسيوم ألترناتيف إينفستمنتس" ديفيد بنحمو أشار إلى أنه في غالب الأحيان "لا تكون الخسائر على مدى العام، بل فقط خلال فصل أو فصلين. هناك في نهاية المطاف عدد قليل من المصارف التي خسرت أموالا عام 2020، والخسائر غالبا ما تكون متعلقة بمخصصات حسابية وتخفيضات في القيمة الحسابية" على ارتباط بأزمة كوفيد– 19.

والواقع أن معظم المصارف الأوروبية عمدت بشكل مكثف إلى تعزيز مخصصاتها الاحتياطية، مستخدمة في بعض الأحيان محافظ ائتمان تعد سليمة، تحوطا لتقلبات محتملة في المستقبل.

ولفت المحللان لدى شركة "أليانز جلوبال إينفستورز" سيمون أوتان وهادية جرجوري، إلى أن "القاعدة المالية للقطاع المصرفي الأوروبي برمته حققت تقدما العام الماضي" بصورة إجمالية.

واستفاد القطاع المصرفي الأوروبي من تليين للمتطلبات التنظيمية ومن مجموعة تدابير اتخذها البنك المركزي الأوروبي. كما أن السلطات الأوروبية فرضت عليها من جهة أخرى تعليق كل عمليات توزيع الأرباح.

والواقع أنه خلافا لدورها في الأزمة المالية 2008، كانت المصارف هذه المرة من جانب الحلول وليس من جانب المشكلات، فتبنت على سبيل المثال بعض تدابير الدعم الحكومية، كما أنها استمرت في إقراض الاقتصاد.

لإثبات براءة مديرتها المالية ووقف قضية تسليمها للولايات المتحدة

«هواوي» تطالب بالحصول على سجلات بنك «إتش إس بي سي»

طالب محامو المديرة المالية لشركة هواوي مينج وانجو بالحصول على سجلات مصرفية من بنك "إتش إس بي سي" في محاولة لإثبات براءة موكلتهم من تهم الاحتيال على البنك من خلال إنجاز تعاملات مالية تنتهك العقوبات الأمريكية على إيران. وتقدمت مينج وانجو التي لا تزال تحت الإقامة الجبرية في بيتها بكندا وتواجه قضية تسليمها من كندا إلى الولايات المتحدة بطلب للمحكمة العليا في لندن لإصدار أمر للحصول على السجلات التي تقول بأنها تثبت أن البنك كان على علم بعلاقات هواوي مع شركة "سكايكوم" في إيران، الأمر الذي تطالب الولايات المتحدة بتسليم مينج من كندا بسببه.

تم اعتقال المديرة المالية في كندا في ديسمبر 2018 بناءً على طلب تسليم من الولايات المتحدة، ومن ثم أُطلق سراحها مقابل كفالة قدرها 7.9 مليون دولار أمريكي. وتسعى السلطات الأمريكية إلى محاكمة مينج بتهمة الاحتيال، حيث تزعم أنها قامت بخداع البنوك من خلال إنجاز تعاملات تجارية تنتهك العقوبات الأمريكية.

ويكمن جوهر القضية في العرض التقديمي الذي قدمته مينج إلى بنك "إتش إس بي سي" في هونغ كونغ عام 2013. وأشار جيمس لويس، محامي الآنسة مينج في ملف القضية الذي نشرته المحكمة يوم الجمعة الماضي إلى أن مينج قالت بأن العرض التقديمي يُظهر بشكل واضح أن شركة "سكايكوم" هي شريك تجاري لشركة هواوي وأن الشركتان تتعاونان على توفير المبيعات والخدمات في إيران، إلا أن النيابة العامة وبنك "إتش إس بي سي" طعنا بأقوال مينج، حيث قالا بأن العرض التقديمي كان مضللاً لأن مينج لم تصرح بأن هواوي تدير عمليات "سكايكوم" في إيران الأمر الذي تنفيه هواوي تماماً. وقال لويس بأن الولايات المتحدة زعمت أن البنك واصل توفير الخدمات المصرفية إلى هواوي بما في ذلك إتمام التعاملات التجارية مع شركة "سكايكوم" في إيران بالدولار الأمريكي بسبب إخفاء هذه المعلومات. كما زعم البنك أن تضليل مينج له عرّض مصالحه الاقتصادية لخطر انتهاك العقوبات الأمريكية. وقال لويس إن مينج نفت جميع الادعاءات وإنها تأمل أن تتمكن من الاستعانة بسجلات البنك "لدعم أقوالها بأن البنك أساء استخدام العرض التقديمي وكان انتقائياً في تقديم عدد من الأدلة من العرض وإخفاء بعضها. ويحاول محامو مينج التأكيد على عدم كفاية الأدلة ضدها والطعن في مشروعية قضية تسليم موكلتهم لأمريكا، بالإضافة لتسليط الضوء على العديد من الانتهاكات التي تخللت إجراءات القبض على مينج".

الاتحاد الأوروبي لأعضائه: صادقوا على تمويل خطة النهوض الاقتصادي

أورسولا فون دير لايين

دعا الاتحاد الأوروبي دوله الأعضاء إلى الإسراع في المصادقة على آلية تمويل خطة النهوض الاقتصادي الضخمة والمخصصة لمواجهة تداعيات الأزمة الوبائية.

وبحسب "رويترز"، ترتكز خطة النهوض المسماة "الجيل المقبل – الاتحاد الأوروبي" على "تيسير التعافي والقدرة على التكيف" من خلال إعانات (312.5 مليار يورو) وقروض (360 مليارا)، وقد تمت الموافقة عليها رسميا أمس من قبل المؤسسات الأوروبية بعد ضوء أخضر من البرلمان الأوروبي الأربعاء.

وبحسب "الفرنسية"، تمول هذه الخطة المقدرة بـ750 مليار يورو، وقد اعتمدتها دول الاتحاد الـ27 في الصيف الماضي، من خلال عملية تداين مشتركة غير مسبوقة، إلا ان إطلاق يد المفوضية الأوروبية للاقتراض من الأسواق يحتاج إلى مصادقة جميع الدول.

وصادقت ست دول فقط، بينها فرنسا، على إجراء "التمويل الذاتي" الذي تشارك فيه البرلمانات الوطنية أو الإقليمية تبعا لأنظمة الدول.

وقالت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لايين خلال مراسم التوقيع أمس، إن "السماح للمفوضية بجمع الأموال من أجل الاستثمار، يعكس حكمة وثقة .. ندعو جميع الدول الأعضاء إلى المصادقة على قرار (التمويل الذاتي) في أسرع وقت ممكن".

بدوره، أعلن رئيس البرلمان الأوروبي الإيطالي ديفيد ساسولي "لا يمكننا الانتظار. اتخذت حكومات تتمتع بأكثريات برلمانية التزامات .. علينا الإسراع لأن الشركات لا تنتظر".

كما قال رئيس الوزراء البرتغالي أنطونيو كوستا، الذي تتولى بلاده الرئاسة الدورية للاتحاد، إذا كان اللقاح بمنزلة "فيتامين لتنشيط اقتصاداتنا .. فمن الضروري أن تسرع الدول في المصادقة" للسماح لبروكسل بتمويل خطط الإنعاش الوطنية.

ويتعين على كل دولة تقديم خطة التعافي الخاصة بها إلى المفوضية الأوروبية بحلول نهاية (أبريل)، ويجب أن توافق بروكسل عليها قبل منح التمويل الأوروبي بهدف التحقق من استيفاء متطلبات الإصلاح والاستثمارات البيئية.

انكماش تاريخي للاقتصاد البريطاني 9.9 بالمئة

سجل الاقتصاد البريطاني انكماشا قياسيا بأسرع معدل سنوي على الإطلاق، بنسبة 9.9 في المائة العام الماضي، تحت وطأة تداعيات فيروس كورونا المستجد على الرغم من تمكنه من تحقيق نمو قوي في النصف الثاني من العام، وفق ما أظهرت بيانات رسمية نشرت أمس.

ووفقا لـ"الفرنسية"، قال ريشي سوناك، وزير المال إن الاقتصاد تعرض لصدمة كبيرة من جراء أزمة جائحة كوفيد19–. وتأتي البيانات بعد أسبوع على توقعات لبنك إنجلترا بانتعاش اقتصادي مدفوع بحملة نشر اللقاحات الناجحة في بريطانيا.

وقال المكتب الوطني للإحصاءات في بيان "خلال 2020 ككل، تراجع الناتج المحلي الإجمالي 9.9 في المائة، في أكبر انخفاض سنوي مسجل للناتج المحلي الإجمالي للمملكة المتحدة".

وسجل الناتج المحلي الإجمالي نموا 1.0 في المائة، في الفصل الرابع، أي الأشهر الثلاثة المنتهية في كانون الأول (ديسمبر)، بعد مراجعة أرقام الانتعاش، الذي سجل 16.1 في المائة، في الفصل الثالث، وفق مكتب الإحصاء.

وأثارت تلك البيانات الأمل في أن تتمكن بريطانيا من تجنب ركود مزدوج على الرغم من تدابير الإغلاق الصارمة المفروضة منذ (يناير).

وقال وزير الخزانة معلقا على البيانات إن "أرقام اليوم تظهر أن الاقتصاد تعرض لصدمة كبيرة نتيجة الوباء الذي اجتاح دولا في أنحاء العالم". وأضاف "بينما توجد بعض المؤشرات الإيجابية على مرونة الاقتصاد خلال الشتاء، نعلم أن الإغلاق الحالي لا تزال له تداعيات كبيرة على عديد من الأشخاص والأنشطة التجارية".

وتابع "لذا يتواصل تركيزي على القيام بكل ما بوسعنا لحماية الوظائف والأنشطة التجارية وموارد الرزق" مضيفا بأنه سيعلن تدابير دعم إضافية في موازنته القادمة في الثالث من (مارس).

وقال المكتب الوطني للإحصاء إن الاقتصاد سجل نموا 1.2 في المائة في (ديسمبر) وحده، مدفوعا بتخفيف قيود الحد من الفيروس في أجزاء من البلاد قبيل أعياد الميلاد.

التضخم في فنزويلا يرتفع إلى 3000 بالمئة خلال عام

ارتفعت نسبة التضخم في فنزويلا في 2020 إلى 2959.8 في المائة، في وقت تعاني فيه البلاد تداعيات فيروس كورونا المستجد، حسب أرقام نشرها البنك المركزي.

والنسبة التي ذكرها البنك المركزي الفنزويلي الموالي لحكومة نيكولاس مادورو، أقل من تقديرات البرلمان السابق الذي انتخب في 2015 وهيمنت عليه المعارضة.

وكانت المعارضة تنشر منذ 2017 أرقاما خاصة بها تتعلق بالتضخم، وقد أعلن البرلمان الذي كانت تهيمن عليه في (ديسمبر) 2020 أن نسبة التضخم بين (يناير) و (نوفمبر) بلغت 3045.92 في المائة.

وقال البنك المركزي الفنزويلي "إن الأسعار ارتفعت 46.6 في المائة، في (يناير)، وهي نسبة أقل من تلك التي سجلت في (ديسمبر) "77.5 في المائة".

وينشر البنك المركزي عادة أرقام مؤشراته الاقتصادية في وقت متأخر وفي بعض الأحيان لا يفصح عن أي منها قبل أشهر. وكانت الأرقام المحدثة الأخيرة تشير إلى تضخم تراكمي بين (يناير) و (سبتمبر) بلغ 844.1 في المائة. وكانت فنزويلا التي تواجه أسوأ أزمة اقتصادية في تاريخها الحديث ويشهد اقتصادها انكماشا للعام السابع على التوالي، سجلت في 2019 نسبة تضخم بلغت 9585.5 في المائة، حسب البنك المركزي الفنزويلي.

وانخفضت قيمة العملة المحلية، البوليفار، مع ارتفاع سعر الدولار في هذه الدولة المنتجة للنفط، التي تعاني أعلى معدل تضخم في العالم.

36.72 مليار دولار عجز ميزان المعاملات الجارية التركي

سجل ميزان المعاملات الجارية للبلاد عجزا 36.72 مليار دولار في العام الماضي، مقابل فائض 6.76 مليار دولار في العام السابق، بحسب ما أظهرته بيانات البنك المركزي التركي.

وبحسب "رويترز"، تكشف البيانات أن العجز في (ديسمبر) انكمش إلى 3.21 مليار دولار من 3.63 مليار دولار قبل شهر ومقارنة بتوقع الاستطلاع عند 3.7 مليار دولار.

من جهته، قال أحمد كيرمان الرئيس التنفيذي لشركة صناعة الزجاج التركية "سيسيكام" في مقابلة مع وكالة "بلومبيرج" للأنباء باللغة التركية "إن وجود سعر صرف أكثر توازنا لكنه يسمح باستمرار الصادرات أمر مهم بالنسبة إلى الاقتصاد التركي"، في إشارة إلى ضرورة عدم السماح بارتفاع كبير لقيمة العملة التركية أمام العملات الرئيسة الأخرى من أجل الحفاظ على القدرة التنافسية للمنتجات التركية في الأسواق الخارجية.

وأشار كيرمان إلى أن شركة سيسيكام لديها تغطية بالدولار طويلة المدى، لكن التغطية باليورو قصيرة المدى.

ولم يكن من المفاجئ أو المستغرب أن تحدث المحن الاقتصادية والمالية التي ألمت بتركيا أخيرا. إذ كانت فصول الأزمة الثلاثية التي تعيشها البلاد – العملة، والصناعة المصرفية، والديون السيادية – تتوالى لأعوام.

وكان التضخم المرتفع الذي طال أمده وفجوة العجز المتزايدة الاتساع يطاردان الاقتصاد التركي حتى قبل اندلاع جائحة مرض فيروس كورونا كوفيد – 19، فعلى مدار عشرة أعوام، تجاوزت توقعات التضخم هدف 5 في المائة بأكثر من النصف.

وكانت قيمة الليرة التركية في انخفاض مستمر مقابل الدولار منذ أواخر عام 2017. وأفضت الجهود العنيفة لتكييف السياسات خلال الجائحة، وتركيبة غير مستدامة من السياسات التي اعتمدت على النمو الائتماني المفرط، فضلا عن بيع احتياطيات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي للتعويض عن تدفقات رأس المال إلى الخارج، إلى توليد مزيد من نقاط الضعف.

وأبقت تركيا على تعويمها لسعر الصرف منذ عام 2001، عندما اضطرتها الأزمة المصرفية وأزمة الديون السيادية وميزان المدفوعات، إلى التخلي عن ربط الليرة بسلة عملات تتألف من الدولار واليورو. وتبنت تركيا نظام استهداف التضخم، الذي بموجبه لا يجوز تعديل الأسعار التي تحددها السياسة لهندسة خفض قيمة العملة أو رفع قيمتها، أو في الاستجابة لصدمات خارجية، مثل كوفيد – 19، وأدى إلى تدفق رأس المال إلى الخارج.